الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام
في مطلع القرن العشرين
(١٩٠٩ ـ ١٩١١)

نادیا طرشون

مرشحة للماجستير

اختلفت الهجرة الجزائرية التي حدثت في مطلع القرن العشريـن (١٩٠٠ـ١٩١١) الى بلاد الشام في بعض أوجهها ، عن الهجرات السابقة التي حدثت على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر واشتدت في نهايته .

صاحب الهجرة هذه المرة مظاهر جديدة ، تمثلت اولا في الاهتمام الذي اولتـه الصحافة الفرنسية ، سواء تلك الصادرة في باريس او الصادرة في الجزائر ، وعلى رأسها صحيفةLe Tempsالباريسية فقد كتبت هـذه الصحف عن ظاهـرة الهجرة الجزائرية التي دفعت بالاهالي المسلمين الى التخلي عن بلادهم والبحث عن ملجأ لهم في بلاد اسلامية اخرى .

وابدى الكثير من الكتاب والصحفيين الفرنسيين ذوي الاقلام الحرة اسفهـم على الوضع الذي آلت اليه مستعمرة الجزائر ، فكثرت المقالات في الصحف والمجلات لتفسير وتحليل الاسباب التي دفعت بالاهالي الى اختيار الهجـرة ، واتجه هؤلاء الكتاب للكشف عن الحقائق وابرازها للرأي العام ، لان التقارير الرسمية التي تصدرها الحكومة لا تكشف عن الاسباب الحقيقية ولا تجرؤ على ذكرها ؛ وبذلك برزت لاول مرة انتقادات الصحافة الفرنسية للسياسة والاسلوب المستبد الذي تنتهجه الحكومـة العامة بالجزائر لادارة شؤون الاهالي المسلمين ، فبينوا من خلال كتاباتهم ان اسبـاب الهجرة داخلية اكثر منها خارجيـة ، وذلك على عكس ما كانت تدعيـه الحكومـة في تقاريرها من ان السبب خارجي وليس داخليا .

والامر الجديد الثاني تمثل في ظهور صحافة محلية غير رسمية بدأت في الظهور مع مطلع القرن العشرين في انحاء مختلفة من الجزائر(١) . وهذه الصحافة ، وان كانت ناطقة باللغة الفرنسية ويديرها فرنسيون ، الا ان بعضها حمل لواء الدفاع عن حقوق الاهالي وتصدى لفضح اساليب بعض الموظفين الاداريين ونوابهم من الاهالي .

اما الاسباب الدافعة للهجرة فقد كانت استمرارا للاسباب السابقة ، وزادت عليها اسباب جديدة تمثلت في القوانين التي اصدرتها السلطات الاستعمارية في الجزائر في مطلع القرن العشرين ، ومنها قانون فصل الدين عن الدولة الذي اصدرته الحكومة الفرنسية بحق الدين الاسلامي في الجزائر سنة ١٩٠٧ ، وقانون التجنيد الاجباري الذي شرع في تطبيقه سنة ١٩١٠ . فقد اجبر هذان القانونان عند الشروع في تطبيقهما المئات من سكان المنطقة الغربية والوسطى وكذلك المنطقة الشرقية ، الى اعتبار الهجرة السبيل الوحيد الذي ينقذهم مما هم عليه ، مثلما انقذ الذين هاجروا في السابق . كما لعبت الدعاية لمشروع الجامعة الاسلامية والتي اشتدت في مطلع القرن العشرين ، دورا كبيرا في تأجيج الشعور بالاخوة والتضامن الاسلامي والالتفاف حول الخلافة العثمانية ردا على استفزازات الدول الاوربية الهادفة الى السيطرة على كل البلاد الاسلامية .

ولكن ، ونتيجة للاجراءات المتشددة التي اصبحت تمارسها السلطات الفرنسية على الحدود الجزائرية ــ التونسية والجزائرية ــ المغربية ، ومنع المسلمين الجزائريين من اداء فريضة الحج مدة اربع سنوات (١٨٩٨ ــ ١٩٠١) أي منع خروج جزائري مسلم من الجزائر ، توقفت ، او بعبارة اخرى قلت الهجرة الجزائرية الجماعية ، ولم تسجل السلطات الفرنسية في الجزائر ولا المراسلات القنصلية من دمشق وبيروت أي نزول لجماعات جزائرية في بلاد الشام حتى عام ١٩٠٩ .

قانون فصل الدين عن الدولة : La Loi de Separation

لم يبق الاهالي المسلمون في الجزائر مكتوفي الايدي تجاه القوانين والتنظيمات التي بدأت السلطات الفرنسية على اصدارها بدعوى تنظيم احوال الجزائريين الاجتماعية والقانونية(٢) ، بل ابدوا معارضتهم ورفضهم لكل قانون يمس معتقداتهم وشخصيتهم الاسلامية بعد ان افقدتهم القوانين السابقة اراضيهم واملاكهم .

ويمكن القول ان اكثر القوانين التي أثارت حفيظة الاهالي في مطلع القرن العشرين كان القانون الخاص بفصل الدين عن الدولة ، الذي قررت الحكومة الفرنسية العمل به ابتداء من سنة ١٩٠٧ . والمعروف ان الاسلام لا يعرف فصلا بين الدولة والدين ولكن فرنسا قررت تطبيق قانون الفصل الذي تتبعه في فرنسا على المسلمين في

الجزائر . وأهم ما تعرض له قانون الفصل هذا هو توقف السلطات الفرنسية في الجزائر عن اشتراكها في رعاية المساجد وبنائها .

ومعلوم ان السلطات الفرنسية استولت على كل الاملاك العامة بعد الاحتلال مباشرة ومن بينها الاوقاف التي كان المسلمون يخصصونها لصيانة الجوامع ومساعدة الفقراء وابناء السبيل ، ومنها ما كان مخصصا للحرمين الشريفين ، فالحقتها بأملاك الدولة (٣) ، على ان تتحمل هي مسؤولية الجوامع والمساجد مثل الانفاق على بعض الاصلاحات وتعيين مرتبات للائمة وغير ذلك . . الا انه باستيلاء السلطات الاستعمارية على الاوقاف لم تعد هذه تعطي مردودها السابق وضعف شأنها لان الفرنسيين كانوا يؤجرونها مقابل فوائد بسيطة ، واصبحت الديانة الاسلامية تحتل مرتبة اقل من المرتبة التي تحتلها الديانة اليهودية والتي اصبحت تحت حماية الحكومة الفرنسية منذ عام ١٨٤٥(٤) .

وبقي الحال كذلك الى سنة ١٩٠٥ حين قررت الحكومة الفرنسية النظر في امكانية تطبيق قانون الفصل في الجزائر ، فعرض المشروع على التصويت في البرلمان الا انه لقي معارضة شديدة من طرف بعض النواب ، وبفضل تدخل من النائب البان روزيت تم تحاشي تطبيق القانون الفرنسي كلية في الجزائر ..

ولكن المؤيدين لتطبيق قانون الفصل استمروا في حملتهم وعلى رأسهم الحركة الماسونية الفرنسية ، فأعيدت المسألة للمناقشة في مجلس النواب سنة ١٩٠٧ وتقرر هذه المرة تطبيق القانون مع التزام الحكومة العامة بالجزائر بتقديم تعويضات مؤقتة خلال اربع سنوات « لرجال الدين المسلمين » والسماح من جهة اخرى باقامة رابطات دينية Associations Cultuels تكون مهمتها رعاية المساجد وتوزيع المرتبات والاشراف على المؤسسات الدينية عامة وتنظيم الاحتفالات في المناسبات وتعيين الائمة وغير ذلك ... ويكون مديرو هذه الجمعيات الدينية واداريوها من الفرنسيين ، ويمنع كل تجمع سياسي او خطبة تتعرض بسوء للسطلة الفرنسية(٥) .

وشيئا فشيئا وبعد التطبيق الفعلي للقانون وجدت الحكومة العامة في الجزائر زمام الامر يفلت من يدها وادركت انها ارتكبت خطأ عندما نزعت سلطتها عن المساجد والائمة في الجزائر . واعلم الحاكم العام « جونار » وزارة الداخلية الفرنسية بذلك ولاحظ . . ان المصلحة العليا لفرنسا في الجزائر تقتضي الاحتفاظ بسيطرة مباشرة على ممارسات وانشطة المؤسسات الدينية وهذه السلطة يجب ان تتمثل في حقنا في ممارسة التعيينات(٦) .

ومن سلبيات قانون الفصل هذا ان المساجد اصبحت عرضة للخطر اكثر من

أي وقت مضى اذ رفضت المجالس البلدية في كثير من المناطق الاصفاء لمطالب النواب المسلمين الخاصة بتقديم بعض المعونات واداء بعض الخدمات للمرافق الدينية ، فقد رفضت الحكومة العامة بعد عام ١٩٠٧ تسجيل قروض مالكة لصالح المؤسسات الدينية مما اثار غضب وسخط النواب المسلمين في المجالس المالية وطالبوا باعادة الاوقاف للمسلمين ، ولكن حكومة « جونار » رفضت الطلب وانتقدته بشدة .

وأكثر ما كان يثير الادارة في الجزائر ويزيد من حقدها على الاهالي المسلمين مسألة الحج لذلك راحت تخلق لهم الاعذار لتمنعهم من تأدية الفريضة ، ومنع الحج عام ١٨٩٨ لمدة اربعة سنوات تحت اعذار صحية مختلفة ومنها انتشار الاوبئة ، ثم سمحت به سنة ١٩٠١ و ١٩٠٢ ، ولكن المسلمين الجزائريين كانوا يشكون دوما من العراقيل التي تضعها الادارة الفرنسية أمام منحهم جوازات السفر ومن سوء المعاملة التي يلقونها في السفن الفرنسية الحكومية والتي يحشرون فيها كقطعان الماشية، اذ كان يفرض على الحجاج ركوب السفن من الجزائر رغم ارتفاع سعر التذكرة (٣١٥ فرنك ذهاب واياب) في حين ان التذكرة نفسها تباع في تونس بسعر (١٥٠ فرنكا)(٧) . وعندما طالب النواب المسلمون في المجالس المالية ترك حرية الاختيار للحجاج لركوب السفن التي يشاؤون ، قوبل طلبهم بالرفض التام ، واعلن عن الغاء الحج في عام ١٩٠٣ وعام ١٩٠٤ . ولكن امام استمرار الخروج الخفي للراغبين في الحج عبر الطرق البرية ، وامام ازدياد الانتقادات من طرف بعض المسؤولين اضطرت السلطات لالغاء المنع وسمحت بالحج خلال سنوات (١٩٠٥ ، ١٩٠٦ و ١٩٠٧) ، ومنع الحج مجددا سنة ١٩٠٨ بسبب قيام الثورة في تركيا ، وسمح به سنة ١٩٠٩ ، وعادت الى منعه مرة اخرى خلال الاعوام (١٩١٠ ، ١٩١١ ، ١٩١٢) ، بدعوى الوضع الدولي المتوتر انذاك(٨) . وسمح بالحج سنة ١٩١٣ ، وصدر قانون سنة ١٩١٤ الذي سمح للمسلمين في الجزائر بأداء فريضة الحج بدون التزود برخصة ادارية (٩) . وكانت هذه السياسة الفرنسية التعسفية تحمل العشرات من الحجاج الى الاقامة النهائية في الحجاز أو الهجرة الى بلاد الشام او مصر .

قانون التجنيد الاجباري : Le Service militaire obligatoire

لم يكن مشروع التجنيد الاجباري للمسلمين في الجزائر ـ والذي تقدم به النائب مسيمي سنة ١٩٠٧ اول مشروع من نوعه وضع للاستفادة من الطاقات البشرية في الجزائر ، بل سبقته عدة خطط ومشاريع وضعها جنرالات فرنسيون خلال القرن التاسع عشر .

فالاصداء الاولى للتجنيد الاجباري ترجع الى سنة ١٨٥٥ حين رفضت وزارة الدفاع الفرنسية فكرة استبدال التجنيد الاجباري بالتجنيد التطوعي الذي كان مطبقا

على فرق الاهالي . وجاءت الحرب البروسية ـ الفرنسية لتظهر مدى قوة واندفاع فرق القناصة الجزائرية ، فبرزت الى الاذهان مرة اخرى فكرة تشكيل جيش من المسلمين الجزائريين ، ولكنه لم يكن بامكان فرنسا المهزومة والضعيفة انذاك تحقيق المشروع . وتوالت الخطط والمشاريع وآلت في غالبيتها الى الفشل(١٠) . وكان الفرنسيون وخاصة المستوطنون في الجزائر يخشون من تشكيل جيش من المسلمين اذ ان هذا الجيش اذا ما تعرف على فنون القتال واتقنها قد يتحول الى عنصر خطر ضدهم ، لذلك كانوا يفضلون دوما الابقاء على نظام الارتزاق ..

ولكن جملة اسباب ومن بينها نقص في نسبة الولادة في فرنسا، والقانون العسكري الذي صدر سنة ١٩٠٥ ، ونص على تقليل مدة الخدمة العسكرية في فرنسا من مدة ثلاثة سنوات الى سنتين (وهو القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية للتخفيف من الاعباء العسكرية على ابنائها ، ولتظهر لجيرانها الاوربيين مدى حبها للسلام) دفعت بالحكومة الفرنسية الى اعادة التفكير في الاستفادة من طاقات الشباب المسلمين في الجزائر وهذه المرة ليست بالزيادة في عدد الفرق المرتزقة ، وانما بفرض التجنيد الاجباري للحصول على جيش نظامي جزائري(١١) ، فتقدم النائب « ميسمي » مقرر الميزانية الحربية بمشروعه بعد ان تبين له ان تجنيد الشباب من الجزائر هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تخرج فرنسا من المأزق ، وخاصة وان الاوضاع في اوربا كانت تسير نحو التأزم ، فكتب رسالة بتاريخ ٧ديسمبر عام ١٩٠٧ وجهها الى وزير الحربية يقترح عليه فيها :

- التخفيض من القوة الفرنسية في الجزائر .
- الزيادة بالمقابل في القوة العسكرية للاهالي .
- تنظيم الاحتياط منهم .

وشكلت لجنة للنظر في امكانية تطبيق المشروع جديا ، ودامت اعمالها من عام ١٩٠٧ الى عام ١٩٠٨ ، وعلى ضوء نتائجها اتخذ قرار فرض الجنيد الاجباري سنة ١٩١٢(١٢) . وعلى ضوء قرارات اللجنة بادرت السلطات الفرنسية في كل انحاء الجزائر الى احصاء الشباب المؤهلين للخدمة العسكرية سنة ١٩٠٩(١٣) ..

ويتوجب علينا في هذا الصدد ان نلقي نظرة على مضمون مشروع « ميسيمي » وردود الفعل التي نتجت سواء في الاوساط الحكومية الفرنسية او في اوساط المستوطنين والاهالي المسلمين في الجزائر ، اضافة الى ردود الفعل التي سجلتها الصحف والمجلات .

يقول ميسيمي في مشروعه «ان رغبة فرنسا في السلام التي اظهرتها فعليا بالتخفيض من فعاليتها العسكرية ، لم تتبع من طرف جيرانها ، فايطاليا لم تعر المسألة اهتماما في حين ان المانيا تعمل جاهدة للزيادة من قواتها ونفقاتها العسكرية بنسب خطيرة . بما انه لا يمكننا التراجع عن قرار عام ١٩٠٥ الخاص بالمدة المحددة للخدمة العسكرية ، فان الحل الوحيد يكمن في تطبيق الخدمة العسكرية على الاهالي المسلمين في الجزائر». ويستطرد ميسيمي قائلا : ان القوة العسكرية الافريقية والقائمة على وضعها الحالي منذ نصف قرن لا تعرف الا التطوع لاجال طويلة ، ولنا في المستعمرة ١٦٠٠٠ قناص ومرتزق يخدمون منذ ١٠ أو ١٥ سنة وتكاليفهم مرتفعة بصورة كبيرة (١٤) .

ويجري « ميسيمي » مقارنة بين ما تعطيه تونس وما تعطيه الجزائر من قوات عسكرية ، فالعطاء التونسي هو اكبر واحسن بكثير من العطاء الجزائري (رغم التفاوت الكبير في عدد السكان بين البلدين) ، والقوة التونسية رغم حداثة تأسيسها (منذ عشرين عاما) فان التجنيد فيها يتم بالقرعة ، والخدمة تدوم ثلاث سنوات ، ويمكن لتونس ان تمدنا في حالة السلام بقوة تعدادها ٧٠٠٠ جندي بسعر تكلفة منخفض جدا ، بالقياس مع الجندي الجزائري ، كما يمكنها ان تمدنا في حالة الحرب بين ٢٥ و ٣٠٠٠٠ جندي (١٥) .

أما عن ردود الفعل التي اثارها هذا المشروع فقد تميزت بالاختلاف والتعدد ، فالرأي العام الجزائري ابدى معارضته الصريحة له ، وازدادت معارضته عندما شرعت السلطات الفرنسية في عمليات الاحصاء في مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة .. في حين ان النخبة الجزائرية والتي اصبحت تمثلها في هذه الفترة جماعة الشبان الجزائريين « les Jeunes Algériens » وجدت فيه فرصة لحصول الاهالي على بعض حقوقهم او تعويضات مقابل ضريبة . وكانت فعلا فرصة توفرت للاهالي للتعبير عن رغباتهم ومطالبهم في لوائح تقدموا بها للحكومة العامة بالجزائر ، وحتى للحكومة في باريس ، اذ توجهت لجنة من النخبة برئاسة « بوضربة » الى باريس تحمل جملة من مطالب الاهالي الى الحكومة الفرنسية وملخصها انه « يجب أن تقابل ضريبة الدعم على المسلمين في الجزائر بتعويضات حقيقية ، فالاهالي يطالبون بكامل حقوقهم السياسية او بحقهم في الهجرة حيث يشاؤون(١٦)» . واستقبلت اللجنة من طرف الرئيس الفرنسي كليمانصو ، ووافقت الحكومة مبدئيا على مشروع التجنيد مع منح الاهالي بعض الحقوق السياسية مثل حق التمثيل النيابي والانتخاب .

وبلغ الاسى باهالي (ندرومة) شمال تلمسان مبلغه اذ تبين لهم ان الفرنسيين يريدون ان يزجوا بهم في ميادين القتال لمحاربة اخوانهم المسلمين في المغرب الاقصى ، ومع رفضهم الكامل للمشروع قرر بعضهم الذهاب الى (طنجة) لطلب الحماية من الالمان ، في حين قرر اخرون ارسال لجنة الى الحكومة الفرنسية يرأسها ابن رحال

لتطلب « اما سحب مشروع التجنيد الاجباري ، او منح تعويضات مقابل تطبيقه ، او توفير الحرية للاهالي للهجرة الى البلاد الاسلامية » .

وسادت في هذه الفترة وبهذه المناسبة مقولة مفادها انه لاول مرة يتفق الاهالي المسلمون والمستوطنون على أمر وهو معارضة الطرفين لمشروع التجنيد الاجباري . وفي حين ان الاهالي وجدوا في هذا المشروع خطرا على عقيدتهم وكيانهم، فان المستوطنين الفرنسيين رأوا فيه خطرا على مصالحهم ومكاسبهم ووجودهم كمستوطنين في الجزائر ، وابدوا تخوفهم الشديد مما يمكن ان يجره هذا الاجراء الجديد من مخاطر على امن المستعمر .

أما موقف البرلمان فقد تميز باختلاف الاراء وتضاربها ، فمن النواب من عارض مشروع القانون كلية(١٧) ومنهم من دافع عنه وابدى تحمسا لتطبيقه ، ومنهم من وقف موقفا وسطا مطالبا بمنح الاهالي حقوقا مقابل ذلك ومن بين هؤلاء النائب البان روزي Albin Rozet الذي طالب الحكومة بضرورة ادخال تغييرات على قانون الاهالي لصالح هؤلاء وذهب في انتقاداته الى درجة انه طالب الحكومة الفرنسية باعطاء اهتمام اكثر للمسلمين وللاسلام في الجزائر ومما قاله « . .ان العالم الاسلامي يشهد نهضة حقيقية . ..باستثناء الجزائر التي بقيت خارج اطار هذه النهضة، والمستوطنون والادارة يعملون على الابقاء على جهل الاهالي الجزائريين وتخلفهم لاخضاعهم لسيطرتهم فيزداد بذلك الضغط على المسلم الجزائري ويتوقف او يمتنع عن أي تطور اجتماعي او ثقافي(١٨)» .

ومن الانتقادات التي وجهت لميسيمي حول مشرعه ، من طرف الكتاب والصحفيين ما جاء في مقال لـ« بيفيا» J.bevia « . . .ان مسيمي ارتكب خطأ عندما قارن بين وضعية الجزائر ووضعية تونس ، فنحن في الجزائر نتعامل مع تابعين لنا وليس مع مواطنين ، اي تابعين يعملون في خدمة مسيحيين ، اما التونسي فهو يخضع لنظام يعمل بمقتضى القانون الاسلامي » ، وعن اقتراح مسيمي التخفيض من عناصر القوات الفرنسية في افريقيا الشمالية ، فان «بيفيا» يرى في ذلك حرمان المستوطنين الفرنسيين والاوربيين من عناصر امنهم . ولاحظ انه لا يجب اهمال رأي المستوطن في مثل هذه الاجراءات، وهم أول متعرض للخطر (٨٩) .

وظهرت الى جانب مشروع مسيمي في هذه الفترة، اتجاهات اخرى نبهت الى امكانية استعمال قوة سوداء من السنغال في الجزائر لتعوض النقص في القوات الفرنسية النظامية التي سيتم نقلها الى اوربا، ولكنها كانت خطة فاشلة .

كان النجاح حليف مشروع « مسيمي » للتجنيد الاجباري للاهالي المسلمين في الجزائر اذ ان جملة ضغوط وظروف دولية تدفع بالحكومة الفرنسية الى اصدار قرار بتاريخ

٣ فبراير (شباط) ١٩١٢ ، يقضي بتطبيق التجنيد الاجباري ، فبالاضافة الى العامل الرئيسي وهو الانخفاض الذي طرأ على القوة العسكرية الفرنسية ، وجد الفرنسيون ان فرق القناصة الجزائرية لم تعد تجند بسهولة وهذا راجع الى عدة اسباب منها الازدهار الاقتصادي الجزائري ، والشروع في استغلال مواردها المنجمية، وتطور الخدمات العامة بها ، وكل ذلك يتطلب يدا عاملة ، وارتفعت الاجور بازدياد الطلب على اليد العاملة ، لذلك اصبح الكثير من الناس يفضلون هذه الاعمال المريحة على ان يلتحقوا بالخدمة العسكرية .

وهناك ضغط آخر يتمثل في الحملة الفرنسية على المغرب الاقصى ، ونظرا للضغوط والظروف الدولية الصعبة التي كانت تعيشها اوربا انذاك لم يكن من الممكن نقل قوات فرنسية كبيرة للقتال في المغرب الاقصى ، فكان لابد من اللجوء الى فرق من افريقيا الشمالية . فتم نقل حوالي الثلثين من القوات الجزائرية والتونسية الى المغرب الاقصى في حين كان الاحصاء متواصلا بهدف فرض التجنيد الاجباري(٢٠) .

وبمجرد الشروع في عمليات الاحصاء افتضح الامر لدى الاهالي ، واعلنوا عن رفضهم ، ولجأ الكثير من الناس الى اخفاء ابنائهم ، وتظاهر الناس في مدينة تلمسان في مظاهرة عارمة شارك فيها حوالي ٢٠٠٠ شخص ، وبسرعة قدم امام رئيس الدائرة ٣٢١ طلبا للحصول على جواز سفر للهجرة الى بلاد الشام ، وعادت الرغبة في الهجرة والدعاية لها في الظهور من جديد ، ودائما في مدينة تلمسان ، عمل المفتي « شلبي جلول » لتحريض الناس على الهجرة من خلال خطب الجمعة كرد فعل انتقامي على الاجراء الفرنسي الجديد الذي تحول الى الاستيلاء على الابناء بعد اخذ الارض والاملاك ، ونجح الشيخ في تسفير اثنين من ابنائه الى دمشق(٢١) .

وعبرت الطريقة الدرقاوية السائدة في تلمسان عن رفضها لعمليات الاحصاء بقصد تجنيد الشباب المسلمين ، ونشط مقدمان من الطريقة يدعيان « كزبور » و « الحاج محمد بن يلس » لدعوة الناس للهجرة الى بلاد الشام ، وتقدم المقدم الاول بطلب خمسين جواز سفر ، ولكن طلبه رفض ورغم ذلك خرج اولئك الدرقاويون على أفواج في اتجاه دمشق ، ضم الفوج الاول ٧٥ شخصا وضم الفوج الثاني ٤٠ ، ثم تبعهم فوج من ٢٥ شخصا(٢٢)، وفي عام ١٩٠٨ تقدم الحاج « محمد بن يلس » بطلب عدد كبير من الجوازات ، ولماشعر بالخطر يتهدده عمد الى الفرار في سبتمبر عام ١٩١١ ولجأ الى دمشق(٢٣) .

ـ الهجرة الى بلاد الشام ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ :

بعدما تعرضنا بشيء من التفصيل لاهم القوانين التي اصدرتها الحكومة الفرنسية

في مطلع القرن العشرين لتطبيقها على الاهالي المسلمين في الجزائر (قانون فصل الدين عن الدولة وقانون التجنيد الاجباري) الذين كانا السبب المباشر وراء هجرة الكثير من العائلات خاصة من منطقة تلمسان والوسط ، نتعرض الان لاول موجة هجرة سجلت في هذه الفترة ، ثم نلقي نظرة موجزة عن الاسباب الاخرى الكامنة وراء هجرة الاهالي الجديدة بما في ذلك الاسباب الداخلية والخارجية .

بدأت موجات الهجرة الجديدة في الظهور في أواخر سنة ١٩٠٩ وبداية سنة ١٩١٠ في القطاع الشرقي من الجزائر وخاصة منطقتي قسنطينة وسطيف . ولم تسمح السلطات الاستعمارية بهذه الهجرة ، وانما حدثت خفية عبر حدود التونسية ــ والليبية ، رغم أنا لا نستطيع ان ننفي تماما علم السلطات المحلية في هاتين المنطقتين بهذه الهجرة ..

وأول من أعلن عن هذه الهجرة من المسؤولين الفرنسيين السيد تريل « Treille » النائب السابق في مقاطعة قسنطينة ولم تتفطن السلطات المحلية للوضع الا من خلال حركة البيع النشطة والمستعجلة للاراضي وقطعان الماشية التي بدات تشهدها اسواق المنطقة(٢٤) . وأخبر السيد « Treille »ان منطقة الهضاب العليا القسنطينية من عين البيضاء الى الحضنة تشهد موجة هجرة كثيفة بين الاهالي المسلمين باتجاه تركيا، وربط النائب الحادث مباشرة بالاجراءات التعسفية التي تنتهجها الادارة في معاملتها للاهالي(٢٥) .وانتقلت القضية مباشرة الى صفحات الجرائد المحلية والفرنسية وحتى التونسية ، في حين اتجهت الردود الحكومية الى التقليل من أهمية الحادث . ولكن الحكومة وتحت ضغوط مختلفة اضطرت الى التحقيق في المسألة فعنيت الكاتب العام السيد Varnier على راس لجنة توجهت الى الشرق الجزائري . استعرضت اللجنة في تقريرها الذي قدمته الى الحاكم العام عدة اسباب نذكر من بينها السبب التالي « فقد ظهرت مع مطلع عام ١٩٠٩ حملة جدية تهدف الى تحريض الناس لبيع ممتلكاتهم والهجرة الى بلاد الشام ، وتزعم هذه الحملة مقدم من الطريقة الرحمانية يقيم بالقرب من عين تافروت وهو رجل دين ، وضع نفسه في خدمة مستوطن فرنسي لكي يتمكنا هما الاثنان من شراء قطع من الاراضي .وللوصول الى ذلك راح المقدم يثني في حملته على الجزائريين الذين هاجروا في السابق الى بلاد الشام ، ويعدد الفوائد المادية والمعنوية التي يجنيها المهاجر عند اقامته في سورية(٢٦)» ..

وكأي تقرير رسمي ذهب هذا التقرير كذلك في اتجاه ينفي أي مسؤولية مباشرة او غير مباشرة للسلطات الفرنسية في هذه الظاهرة ،وأكد السيد وارنيه مرة اخرى ان الاسباب هي خارجية اكثر منها داخلية ، موضحا ان اهم سبب يدفع بالاهالي المسلمين في الجزائر الى طلب اللجوء الى البلاد العثمانية انما هو الاهتمام الذي توليه الحكومة العثمانية للمهاجرين الجزائريين ، وفي ذلك ما يكفي من الاغراء ، اضافة الى

الحملات الصحفية التي تشنها صحف بيروت ودمشق ضد السياسة الفرنسية في الجزائــر .

ولكن مثل هذه التغطية والتمويه لم يعد يخفى على بعض الفرنسيين الذين راحوا يرفضون كل ادعاءات الحكومة وتفسيراتها لهذه الظاهرة . ونشط هــؤلاء للبحث والكشف عن الاسباب العميقة التي ادت الى تفشي هذا الوباء المعنوي الذي أضــر بالاهالي وسيلحق الضرر بمصلحة المستعمرة كلها ، ولعبت الصحافة المحلية الناطقــة باللغة الفرنسية والصحافة الفرنسية دورا كبيرا في هذا المجال .

ولا يسعنا هنا ان نتعرض لجميع اقوال الصحف في هذا الشأن وانما نكتفي ببعض النماذج . فبالنسبة للصحف التالية La democratie de Tebesse, L'Islam de bône Tunisien اتهمت صراحة قانون الانديجينا واخطاء الادارة الفرنسية والسياسة الاستعمارية بوقوفها بطريقة مباشرة او غير مباشرة وراء خروج الاهالي . اما صحيفة L' Essor d' Ain-beida فانها كشفت انه « في منطقة سطيف يضطر الكثير مــن الناس الى الهجرة بسبب نقص في الاراضي »، ولا حظت ان موجة الهجرة الجديدة تزامنت مع اقامة مراكز استيطانية فرنسية جديدة ، وبينت ان هناك دعاية للهجرة يقوم بها بعض الناس والتي يتساهل معها بعض رجال الادارة ويذهبون الى حــد تغطيتها والتحريض لها . وارجعت « la Depêche Tunisienne» سبب الهجرة الــى عمليات مصادرة الاراضي من الاهالي ومنحها للمستوطنين الجدد « .. وعندما تعطى للاهالي أراض غير أراضيهم فانها لاتساوي في شيء تلك التي صودرت منهــم ، واذا ما عوض لهم عن ذلك بالاموال فان هذه الاموال سرعان ما تنضب ..»(٢٧) .

واهتمت صحيفة الاخبار L'Akhbar(٢٨) جديا بالمسألة وابرزت أمورا كثيرة لم تجرؤ الصحافة الرسمية ولا الحكومة الكشف عنها وكتبت تقول « .. لم تكن كل الاثارات خارجية ففي بعض المراكز نلاحظ قيام رابطات حقيقية بين بعض المستوطنين وبعض رجال الطرق أحدهما يدعو للهجرة والاخر يشتري اراضي واملاك المهاجرين . وقد هاجرت كل العائلات وساعدها في ذلك بعض الاوربيين الراغبين في الحصــول على الاراضي ، وأقر بعض الموظفين هذه الدسائس ومنحوا جوازات سفر بدون تأشيرات من السلطات الولائية .. في حين استغل مستوطنون آخرون تجمعات الاهالي للقاح او اجراءات التجنيد وراحوا يبادروا الى الخروج ..» ولاحظت الصحيفة من جهة اخرى « .. اذا كان من واجبات الادارة استخدام رؤوس الاموال وافساح المجال امام مبادرات المستوطنين لتطوير المنطقة فلا يجب ان يحدث ذلك على حساب الاهالي..» ودعت الرأي العام الفرنسي الى الاهتمام بالمسلمين ومساعدتهم على النهوض بانفسهم والتخفيف من الضرائب التي لا تفرق بين غني وفقير ..(٢٩).

ولم تشذ عن هذه القاعدة الا صحيفتا le Tell, la Depêche Algerienne فقد ارجعتا سبب الهجرة الى التعصب ، وذكرت هذه الاخيره « .. ان سبب هجرة اهالي سدارة بنواحي قسنطينة هو الرغبة الملحة لاداء فريضة الحج فهم يهاجرون الى بلاد الشام ليسهل عليهم اداء هذه الفريضة وللتخلص من العراقيل التي تفرضها السلطات الفرنسية في الجزائر ، كما يدفعهم الى الهجرة رغبتهم في الحصول على اراض مجانا من الحكومة التركية .. »(٣٠) ..

اما صحيفة(الطان) الباريسية Le Temps فانها بعد ان عرضت بالتفصيل لاخبار الهجرة الجديدة التي شهدتها المنطقة الشرقية طالبت الحكومة بضرورة اعطاء اهتمام اكبر لمصالح الاهالي حتى لا يقعوا ضحية للدعاية القادمة من المشرق ، وحتى لا يقعوا كذلك فريسة لعمليات الابتزاز التي يقودها بعض الاوربيين . اذ ان نسبة كبيرة من الملاكين فقدوا اراضيهم نتيجة عمليات ربوية .وختمت المقالة بالقول « .. علينا ان نجعل الجزائري يشعر بالراحة والاطمئنان في الجزائر اكثر من تركيا ، ولا يتطلب هذا الامر احداث تغييرات مادية فقط بل يجب غزو قلوب الاهالي ، بمعنى توفير وضعية مرضية لهم في المجتمع الجزائري الحديث»(٣١) .

وعبرت الادارة الفرنسية عن موقفها من خلال هذا المقال الذي نشرته الصحف الفرنسية ومما قالته « .. انا هنا امام حالة ليس فيها ما يخالف المألوف ، ففي كل المجتمعات تساهم الطبقات الفقيرة في حركة الهجرة بوحدات تفوق بكثير تلك التي نلاحظها في الجزائر ، ومع ذلك فالحكومة المستعمرة ابدت انشغالها بالوضع وعملت على استجلاء الاسباب التي ادت الى اشتداد الهجرة في هذه السنة وتبين ان هذه الاسباب تكمن كلها في الوضع الاقتصادي للاهالي(٣٢) . فاذا ما اخذنا دائرة «سطيف» كنموذج ، وهي التي شكلت الهجرة منها حوالي ثلاثة أرباع، نجدانه قامت فيها مضاربة جنونية على الملكيات ، فبعض الاراضي غير المروية وصل ثمنها الى ١٠٠٠ فرنك فرنسي للهكتار ، اما الاراضي الجماعية ، والتي تكون فيها الملكية ثابتة ، فان سعر الهكتار الواحد فيها وصل الى ٣٥٠ فرنكا وبالتال فالاهالي لا يستطيعون الثبات أمام هذه الاغراءات ، اضافة الى مضايقات الدين والربا والتي كثيرا ما كانت تكون السبب في فقدان الاهالي لاراضيهم واملاكهم ، ومن هنا فغالبية المهاجرين هم من الفلاحين الذين فقدوا املاكهم بطريقة أو بأخرى ، وعندما تقترن حالتهم البائسة هذه مع الاماني والوعود القادمة من المشرق، فلا شك انهم يبادرون بسرعة الى الهجرة ، ويظل السبب الرئيسي هو الحالة الاقتصادية للفلاح الجزائري والذي راح ضحية غفلته وسذاجته .. »(٢٢) .

يبدو جليا من خل هذا التفسير تهرب السلطات الاستعمارية واغفالها ذكر اخطاء نظام الانديجينا وتعسف الحكام ورجال الادارة في الاقاليم والمقاطعات ، ولكن

بعض الفرنسيين لاحظ انه اذا كانت السلطات لم تستطع اخراج الفلاح الجزائري من جهله فانها على الاقل تستطيع محاربة اولئك المرابين وتقويم سلوك الموظفين الجشعين(٢٤).

والحقيقة ان وضع الاهالي المسلمين في الجزائر استمر على ما هو عليه منذ القرن التاسع عشر بل ازداد سوءا . ولكن الامر الذي استجد في هذه المرحلة هو الاهتمامات التي اصبحت توليها الصحافة لمعاناة الاهالي، وقد افادهم ذلك كثيرا فمعاناتهم اصبحت تجد لها محلا في الصحف والمجلات ، وفي مطالب ولوائح اللجان المالية والنواب المسلمين ، الامر الذي مكنهم في هذه المرحلة من التعبير عن معارضتهم لبعض القوانين في شكل تظاهرات وتجمعات شعبية او ارسال لجان للتفاوض مع الحكومة الفرنسية في باريس .

وبعبارة اخرى فقد ساد نوع من حرية التعبير احسن المدافعون عن الاهالي من المسلمين ومن الفرنسيين استغلاله ، وسيكون لهذه المساعي نتائجها الحسنة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى .

ومثلما سبق القول فان لكل موجة هجرة اسبابها الداخلية واسبابها الخارجية واذا ما تفحصنا في الاسباب الخارجية لهجرة عام ١٩١٠ وعام ١٩١١ نجدها ذات صلة كبيرة ان لم نقل مباشرة بالتغييرات التي طرأت في تركيا ، ويأتي في أولها مرحلة فرض الدستور على السلطان عبد الحميد ، ثم الثورة عليه . ووضع بعض المحللين الفرنسيين هذا السبب على رأس الاسباب كلها ، وابدى هؤلاء الفرنسيون اسفا كبيرا تجاه حركة الاتحاد والترقي التي تلقت تكوينها السياسي في فرنسا ، وعندما رجعت الى بلادها اعجبت بمشروع الجامعة الاسلامية ، ورات امكان احيائه من جديد بعد ان عرف توقفا مؤقتا(٢٥) .

أما تأثيرات التغييرات التي طرأت في تركيا على المسلمين في الجزائر فقد برزت جلية خاصة بين الشباب الجزائريين « les Jeunes Algeriens»، اذ عمل التقارب التركي ـ الالماني على غرس التفاؤل والامل لدى هذه النخبة ، والنخبة في بلاد المغرب بصفة عامة(٢٦) ، خاصة وان المانيا هي عدوة فرنسا منذ القديم . واتضح لهؤلاء الشباب ان المانيا هي القوة الاوربية الوحيدة التي تظهر اهتماما بالاسلام والمسلمين، وترغب في اقامة تحالفات مع مختلف البلاد الاسلامية .

اتجهت انظار الجزائريين والتونسيين في هذه المرحلة الى تركيا التي تساندها المانيا خاصة وان بلاد المغرب بدأت تشهد تطورات جديدة حيث تجلت النوايا الاستعمارية الجديدة لكل من فرنسا في المغرب الاقصى وايطاليا في طرابلس(٢٧) . ومن الفرنسيين الذين شغلتهم افكار الجامعة الاسلامية وتأثيراتها على الاهالي المسلمين في

الجزائر «بورداري» «Bourdarie» ومما جاء على لسانه « .. انه بالنسبة للجزائر فان هؤلاء الاتراك استغلوا اخطاء نظام اداري قديم لاثارة موجة هجرة قد تعمل على زعزعة الوجود الفرنسي في الجزائر لاسيما ان الحكومة الفرنسية اقتربت او بالاصح حسمت مسألة التجنيد الاجباري وهو الامر الذي تخشاه برلين اكثر من غيره لما خلفته ذكرى معركة «wissembourg» من اثار في اذهان الالمانيين(٣٨)» .

واكد الكاتب « .. ان هذه الهجرة لم تحدث سنة ١٩١٠ بل ظهرت عشية الانقلاب العثماني واشتدت سنة ١٩٠٩(٣٩) » .

فهذه الهجرة قد حصلت اذن ، حسب رأي الكاتب ، بايعاز من المانيا التي خشيت امر التجنيد الاجباري للمسلمين الجزائريين ، ولافشال الخطة الفرنسية في هذا المجال ، وراحت تحرض بطرق غير مباشرة على خروج الاهالي من الجزائر لتقلص ، بقدر الامكان ، من عدد المجندين الذين سيدخلون صفوف الجيش الفرنسي. وادعاء كهذا قد يكون له جانب من الصحة خاصة وانه ليس هناك ماينفيه، ولاسيما اذا ما وضعناه في اطار سياسة التحالفات الدولية الجديدة التي بدأت في الظهور في هذه الفترة .

وتواصلت من جهة اخرى عمليات الدعاية للهجرة من بلاد الشام واستانبول ، سواء عن طريق الصحف ام بواسطة الرسائل المتبادلة بين المهاجرين وذويهم في الجزائر . وقد اتخذت هذه الدعاية طابعا شبه رسمي في هذه الفترة ، اذ شكلت مؤسسات وتجمعات منحتها الحكومة العثمانية صلاحيات للاهتمام بأمر المهاجرين وتوطينهم ، فظهر في دمشق « اللجنة الدمشقية للتجمع الاخوي الجزائري ــ التونسي » والتي واظبت على ارسال النداءات ودعوة الجزائريين والتونسيين للهجرة الى بلاد الشام تعبيرا عن سخطهم على النظام الفرنسي في الجزائر . ومما جاء في احدى هذه الرسائل ــ وكانت موجهة لشخص يدعى الحاج ابراهيم الصادراتي « .. نطلب منكم ان تعرفوا اخواننا المغاربة الذين بطرفكم بما أعرفكم على فضائل بلاد الشام وبما فيه من خير .. اعلموا اننا في انتظاركم بدمشق على القدوم الينا عزما عزما من غير تأخير لان الحكومة العثمانية تحتفل بالقادمين اليها من المهاجرين المغاربة ، وأول وصولهم الى بيروت تركبهم الحكومة العلية الى الشام ، والسكن ايضا بلا شيء من غير دراهم وتعطي الدولة ايضا لكل نفس عشرين هكتار تراب وتعطي له ثورين وزريعة، والولد الذي يولد عند المهاجرين يعطى له مثل كبير ولا يؤخذ منهم العشر الا بعد العشرين سنة ويصير يدفع مثل اهل البلد(٤٠) .

وكان مركز هذه اللجنة في بيروت ولها فروع في استانبول ودمشق ، وكان ممثلها في دمشق مهاجر جزائري يدعى محمد بن شطة كان قد هاجر من مدينة الاغواط (بجنوب الجزائر) الى تونس ، وعندما سقطت هذه تحت الحماية الفرنسية اضطر

الى الخروج منها وتوجه الى دمشق هو وعائلته وتولى في دمشق رئاسة تحرير جريدة الـ « المهاجر » التي كانت تصدر في دمشق بين سنة ١٩١٢ و ١٩١٤ وهي الناطقة بلسان المهاجرين في بلاد الشام .

اما عدد المهاجرين الذين خرجوا من المنطقة الشرقية وفي هذه الفترة فنستطيع الحصول عليه من الارقام التي وردت في التقارير الرسمية ، ومن خلال الصحافة المحلية والتونسية التي اهتمت بهذه الهجرة . وقد عملت الادارة الاستعمارية من خلال تقرير وارنييه الخاص بالهجرة التي حصلت سنة ١٩١٠ في الشرق الجزائري ،وخاصة من نواحي سطيف ، وبرج بو عريريج وصدراته ، احصاء عدد المهاجرين ومعرفة اوضاعهم الاجتماعية ، ولكن مهما كانت قيمة هذه التقارير فان ارقامها تظل تقريبية خاصة وان السلطات المحلية كانت تحاول دوما التقليل من اهمية الحادث وخطورته يضاف الى ذلك التقارير الصحفية ، ومنها الصحافة التونسية التي اهتمت بظاهرة الهجرة الكثيفة التي انطلقت من الموانىء التونسية وبخاصة مينائي تونس وقابس ، وكانت ارقام هؤلاء المهاجرين حسب ما اوردته الصحف التونسية تصل مرة الى ٢٣ شخصا ، ومرة الى ٨٠ شخصا ويذكر « Spielman »من برج بوعريريج الارقام التالية: هاجرت من صدراته ١٥ عائلة اي حوالي ١٠٠ شخص ، ومن زمورة ٧عائلات ، ومن المجانة عائلة واحدة ، واربع عائلات من المعاديت(٤١) في حين ذكرت صحيفة «La Depêche Algerienne» انه ومنذ عام خرجت ٨٠ عائلة مهاجرة الى تركيا ومن بينها ٣٢ عائلة من بلدية « عين تافروت » وحدها ، وهناك اعداد اخرى (هي الان) موقوفة في ميناء تونس حيث رفضت السلطات المحلية ابحارهم . ويكون العدد الكلي لهؤلاء الذين قرروا الهجرة واستعدوا لها يتراوح ما بين ٥١١ ـ ٦٠٠ شخص(٤٢) .

ولم تقتصر هجرة عام ١٩١٠ على الجزائريين في منطقة الشرق الجزائري فقط بل استجاب لها كذلك المهاجرون الذين هاجروا في السابق الى تونس ، واستجاب لها كذلك التونسيون انفسهم خاصة من اهالي «الكاف»(٤٣) ، وغالبية هؤلاء المهاجرين كانوا حسب التقارير الرسمية والصحفية من متوسطي الحال من الذين اضطروا الى بيع ممتلكاتهم الى الاوربيين تحت ظروف وضغوط مختلفة ، وقد كتبت صحيفة الاخبار عن « الرغبة الملحة لدى بعض المستوطنين لطرد الاهالي حتى يتوفر المكان لهم (٤٤)» .

هجرة تلمسان ١٩١١ :

تميزت هجرة اهالي مدينة تلمسان وضواحيها عن باقي الهجرات بكثافتها بحيث لم تعط منطقة في الجزائر وفي خلال شهر واحد مقدار ما اعطته تلمسان وضواحيها من مهاجرين ، فبين شهري تشرين الاول والثاني ١٩١١ خرج ما بين ١٠٠٠ و١٢٠٠

شخص مما دعى الفرنسيين الى وصف هذه الهجرة « بالهلع الحقيقي وبالوباء الحقيقي الذي سيطر على البلاد كلها ، وكان يوميا يرمي بالعشرات بل بالمئات من العائلات على الحدود الوهرانية ـ المغربية ، وسجل في احد الايام خروج ١٢٠ شخصا دفعة واحدة(٤٥) .. وهناك من يقول ان العدد وصل الى ٢٠٠ عائلة أي ٣٠٠٠ شخص تقريبا. وكانت هذه العائلات قد ابحرت الى بلاد الشام من الموانىء الاسبانية في المغرب الاقصي، وتجاهلت السلطات الفرنسية في المنطقة كلية هذه الحوادث ، ولم تتخذ أي اجراء لايقاف الهجرة او تكليف لجنة للتحقيق في الامر(٤٦) .

وظهرت البوادر الاولى لهذه الهجرة مع اواخر عام ١٩١٠ كرد فعل على اجراءات التجنيد الاجباري ، وعندما شرعت السلطات الاستعمارية في عمليات احصاء الشباب منذ سنة ١٩٠٩ ، فقد انتقل الى دمشق وبدون جواز سفر « قائد وادي شولي » في ضواحي تلسمان المدعو « سي الاخضر » ورافقه ٢٧ فردا من عائلته ،ولحق به المدعو « مومزيان بن المنور » وقد ركب هؤلاء قطار الحدود الى المغرب الاقصى ، وهناك اقاموا اياما في زاوية الشيخ الهبري ، ثم انتقلوا منها الى مليلة ومنها الى تطوان ثم الى طنجة التي ابحروا منها الى بلاد الشام(٤٧) . وشرع هذا القائد فور وصوله في مراسلة اقاربه ومعارفه يحثهم على الهجرة الى بلاد الشام للتخلص من تسلط الفرنسيين عليهم ، وكان يعدد لهم محاسن بلاد الشام وكرم اهلها ، ويذكر لهم اهتمام الحكومة بالمهاجرين ومن جملة ما ذكره « .. ان دمشق مدينة تجارية تستطيع ان تبدأ فيها بفرنك مثل ٥٠ الف فرنك ويمكن فتح مقاه بدون رخص من الحكومة .. »(٤٨).

وقد اثار رحيل هذا القائد تساؤل الفرنسيين واستغرابهم خاصة وانه كان يتمتع بوظيفة حكومية (قائد) ولم يتعرض لاي مساس في شخصه او امواله . ومع اعلان ٨ فبراير (شباط) ١٩١١ ، والخاص بالشروع في احصاء الشباب المؤهلين للخدمة العسكرية في تلمسان ، اشتدت الرغبة في الهجرة وعمت كل سكان المنطقة ، وقام المفتي « شلبي جلول » في خطب الجمعة يحذر الناس « .. من الخطر الذي يتهدد المسلمين » ودعا الى الهجرة موضحا « الخطورة التي تنجم عن اقامة المسلمين بين المشركين(٤٩) » .

وعرفت القرى والمدن القريبة من تلمسان (الرمشي ، وسبدو ـ ندرومة ـ تورين) استعدادات كثيفة للهجرة حيث قام الاهالي ببيع ممتلكاتهم للاوربيين من اراض وعقارات واموال والفرار خفية عبر الحدود المغربية . وامام هذه الحالة من الاضطراب قررت صحيفة L'echo d'Oran ارسال احد محرريها وهو Euq Gross الى تلمسان للتحقيق في امر الهجرة واثار التقرير الذي نشرته في ست حلقات ضجة كبيرة واعتمدته اكثر الصحف التي كتبت عن هذه الظاهرة ومن بينها صحيفة الطان

الباريسية . ومماجاء في احد هذه التقارير « .. ان الهجـرة اشتدت خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر والايام الاولى من شهر اكتوبر ثم خفت ربما لفاعلية الحراسة التي وضعتها السلطاتعلى الحدود مع المغرب . والملاحظ ان عائلات من اعيان المدينة هاجرت من تلمسان ، الامر الذي دفع ببقية الناس الى اتخاذ قرار الهجرة كذلك . « فالكل يريد الهجرة لان الجار هاجر » والوسيلة الوحيدة ذات الفاعلية التي اتخذتها السلطـات المحليـة كان قرارهـا بحبسـ كل من يكشف وهو يستعـد للهجـرة أو اتخذ قرار الهجرة(٥٠) .

واعلنت الجريدة ان لجانا خاصة بالهجرة شكلت في بلاد الشـام لاستقبـال المهاجرين(٥١) واكدت في مقال اخر ان التجنيد ليس السبب الوحيد للهجرة كما ادعى بعض الاوربيين بل الاسباب عديدة ومختلفة وهي كلها ناتجة عن الوضعية المزرية التي التي يعيش فيها المسلم الجزائري . وما قضية التجنيد الا القطرة التي طفح بها الكيل وراحت الصحف المحلية الاخرى كل من جهتها تكتب عن معاناة الاهالي . فصحيفة الحق الصادرة في وهران ذكرت في مقال لها عن الهجرة التلمسانية ان نائب المحافظ كان يشجع الناس على الهجرة ، كما اعلن (المنادي العمومي) في احد الايام « ان الكل يستطيع السفر بشرط ان يكون قد ادى ما عليه من ضرائب »(٥٢) واوردت صحيفـة الرشيـدي El Rachidi قولا لشخصيات منالاهالي جاء فيه « ... عندما نتكلم عن مطالب الاهالي يقولون ان ممثلي الاهالي في مختلف الجمعيات لا يذكرون ذلك ، ولكن هل للاهالي حقا ممثلون ؟. وهل ننسى الضغط الاداري مع كل حملة انتخابات ، وهل هناك من مثقفين يرشحون انفسهم؟ ، طبعا لا ، لانهم متأكدون مسبقا من فشلهم ، فهم غير مرغوب فيهم في المجالس ، اما في الجمعيات العمومية فالمرشحون هم عموما من القادة(٥٣)» .

وفي احصاء للادارة المحلية بتلمسان عن عدد المهاجرين ورد في القائمة (٥٠٨) اسماء ، ولوحظ ان العدد لا يتجاوز رقم(٦٥٠) شخصا في منطقة تلمسان كلها . ولكن جريـدة L'écho d'Oran قدرت العدد بـ (١٢٠٠) شخص ، واعتمد هذا الرقم من طرف غالبية الصحف والمجلات التي كتبت عن هجرة تلمسان . ومما ذكرته صحيفة « الاسلام » انه « لوضع حد لهذا الهروب الجماعي قامـت السلطات الفرنسية بغلـق الحدود التونسية ، والليبية ، وسجلت مشادات يومية في قرية (بن فرداري) بين حراس الحدود وبعض المهاجرين عند اجتيازهم للحدود المغربية(٥٤)» .

والجدير بالذكر ان تونس لم تعد مركز استقطاب للمهاجرين منذ ان احتلهـا الفرنسيون ، بل خرج منها كل المهاجرين الجزائريين الذين قصدوا الاقامة فيها في فتراتسابقة . وتوزع هؤلاء المهاجرون بين طرابلس والقاهرة والاسكندرية ودمشـق

وحلب وبيروت ، وحتى بغداد واستانبول وسالونيك وأضنة ، دون ان ننسى المهاجرين الذين اقاموا في الحجاز في مكة والمدينة ، ولولا الحرب التركية ـ الايطالية لاتخذت الهجرة في هذه الفترة شكلا خطيرا وواسعا . ومما اخبرت عنه صحيفة « الاخبار » El Akhbar . . . ان ۳۰۰ مهاجر عطلوا في ميناء مليلة ولم يتمكنوا من الابحار لما نتج عن هذه الحرب من مخاطر على حرية الملاحة في اتجاه بلاد الشام(٥٥).

تقرير باربودات

على اثر الازمة والضجة التي اثارتها الصحافة حول هذه الهجرة ، تقدم المجلس البلدي لتلمسان بطلب للحكومة العامة بالجزائر للمبادرة الى تعيين لجنة للتحقيق في أمر هذه الهجرة على ان تكون شخصيات هذه اللجنة ممن تتوفر فيهم ثقة الاهالي . فبادر الحاكم العام « ليتو LuTaud» الى تعيين لجنة وضع على رأسها السيد « باربودات » وهو مندوب مالي(٥٦) .

والجديد في أعمال هذه اللجنة انها اتجهت الى استطلاع كل الاراء بما فيها اراء السلطات المحلية والمستوطنين والاهالي ، وذلك تحت ضغط بعض الفرنسيين الذين طالبوا ان تكون اللجنة موضوعية في اعمالها حتى تتمكن من التوصل الى الحقيقة بأكملها .

والجدير بالذكر هنا ان الفرنسيين اعتبروا تلمسان مدينة مختلفة ومتميزة عن باقي المدن الجزائرية ، وجعلوا منها المدينة الوحيدة التي تحمل صفة الاصالة والقدم ، خاصة من حيث عادات الناس وتقاليدهم(٥٧) . فويليام مارسيه W.Marçais وهو مدير مدرسة في تلمسان انذاك يقول « .. عرفت في تلمسان مجتمعا يعمل نيعيش ، وهو المجتمع الاكثر اصالة في الجزائر كلها ، وهو شديد التدين والمحافظة » .

اما باربودات Barbedette فانه يصف أهالي المدينة بالمسالمة والوداعة والهدوء « مع احترامهم الدائم للسلطات المحلية اذ لم يعلنوا ابدا تضايقهم من المستوطنين الفرنسيين ، كما لم يشتركوا في اية ثورة ضد الفرنسيين .. ولكن بالمقابل نجد ان ارتباطهم بمعتقداتهم الدينية عميق جدا » .

وأول سبب تعرضت له اللجنة كان مسالة التجنيد الاجباري ، فقد اوضح الاهالي ان ابناءهم سيجبرون على مقاتلة مسلمين مثلهم في المغرب الاقصى ، وهذا ما يرفضه الدين ، بالاضافة الى انهم سيجدون انفسهم مبعدين عن ممارسة شعائرهم الدينية(٥٨) .

ولوحظ في مسألة فصل الدين عن الدولة ان الاهالي يرون ان نتائج قانون الفصل

ستكون وخيمة على المؤسسات الدينية ، فالتعويضات التي قررتها الحكومة ستنتهي بعد مدة وليس بيد الاهالي اوقاف ينفقون منها على مؤسساتهم ، باعتبار ان تلك الاوقاف أصبحت ضمن املاك الدولة اضافة الى العراقيل والصعوبات التي خلقتها الادارة امام تشكيل الجمعيات الدينية

وعبر الاهالي من جهة اخرى عن معارضتهم الشديدة للقانون الذي اتخذهالحاكم العام السابق السيد « جونار » والقاضي بتقييد الملكيات الخاصة وفق القانون الفرنسي وبعيدا عن قانون الارث في الشريعة الاسلامية . وكان سخط الاهالي شديدا تجاه قانون الاهالي (الانديجينا) الذي تطبق مواده على أي كان ولاتفه الاسباب وقد تصل العقوبات الى غرامات مالية قدرها ١٥ فرنكا او حبس لمدة ٦ ايام .

وكثرت الشكاوى من الضرائب الثقيلة والتي ترتفع يوما بعد يوم ، فضريبة العشر أصبحت تطبق في المدن حتى على الحدائق الخاصة اضافة الى ضرائب البلدية المتعددة . ويطالب الاهالي باعادة القضاة المسلمين للفصل بين المسلمين بدل قضاة الصلح المعينين من طرف السلطة فالقاضي يحكم بمقتضى نصوص الشريعة والاستماع الى الشهود في حين ان قاضي الصلح الفرنسي ينزعج لاتفه الامور ، وقد يتحول الى تطبيق قانون الانديجينا على اية مخالفة قد ترتكب في المحكمة .

وتمثيل الاهالي في المجالس والجمعيات هو بدون شك ضعيف في حين حصل اليهود وابناء الاجانب على حقهم في الاقتراع باكتسابهم الجنسية الفرنسية . وفي المجالس البلدية لا يمكن ان يمثل الاهالي اكثر من ٦ أشخاص مهما كان عدد سكان المدينة(٥٩) .

ثم انتقل التقرير الى الحديث عن الازمة الاقتصادية التي يتخبط فيها المسلمون في تلمسان ، ويذهب في تحليله الى القول ان الكثير من المدن فقدت حيويتهاالاقتصادية والتجارية نتيجة تحول الاسواق عنها ، ومنافسة البضاعة الفرنسية لها مما عرض البضاعة المحلية الى الكساد والصناعة الحرفية الى التقهقر ، كما اثرت خطوط السكك الحديدية التي انشئت حديثا على أهمية بعض المدن ومنها تلمسان ، اذ اصبحت البضائع تنقل عبر السكك الحديدية مباشرة الى وهران والمدن الساحلية للتصدير او للاستهلاك في تلك المناطق . ويقول اهالي تلمسان عن هذه السكك (انها حملت عنهم البركة) ، اما معاناة تلك الارياف والمناطق الجبلية فقد لخصها التقرير فيما يلي « . . اولا اجراءات قانون الغابات والتي اوصلت الاهالي الى حالة من الفقر والبؤس ، فهؤلاء الناس طردوا في السابق من اراضيهم الخصبة ، التي صادرتها السلطات الفرنسية ومنحتهاللمستعمرين بحجة احيائهاواستغلالها الاستغلال الحسن، وحوصروا فيمناطقجبلية وغابية ، واصبحوا يعيشون من بيع منتوج حيواناتهم او من

بيع اكوام الحطب في المدن ، وينجم عن الاحتطاب او رعي الماشية بدون رخصة عقوبات صارمة تصل الى الحبس عدة ايام حسب قانون الغابات(٦٠) » .

ويشترك اهالي الارياف مع اهالي المدن في معاناتهم من ثقل الضرائب ، فضريبة العشر في المناطق الريفية غالبا ما تتعدى العشر ، اما الزكاة فتفرض بحسب احتياجات الجابي لان مرتبه يجب ان يكون العشر من الضرائب التي يجبيها في منطقته ، وتستمر الاحوال على هذا الشكل ، واذا تقدم احد بشكوى فان شكواه تجر عليه عقوبات اخرى بتطبيق قانون الاهالي عليه . وخلصت اللجنة الى القول ان الهجرة انطلقت من مدينة تلمسان . ولاحظت اللجنة ان هذه الموجة قد شجع عليها قدوم بعض الشخصيات الشرقية الى تلمسان ، ومن هؤلاء الزعيم المصري المعروف « محمد فريد بك» الذي نزل ضيفا على القاضي « سي شعيب » ، وقد كتب فريد بك عن رحلته هذه السنة ١٩٠٣ و ١٩٠٤ ،في مقالات في جريدة اللواء المصرية ، وانتقد بشدة السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر . ومن اسباب هذه الهجرة كذلك الرسائل التي كانت تصل الاهالي من المهاجرين الى بلاد الشام ومن خلال اطلاعهم على الصحف العثمانية والمصرية التي تدخل للجزائر خفية ونتيجة لمواقف مفتي تلمسان التي اثارت موجة من التعصب بين السكان ، ومما زاد في اضطراب الاهالي وهيجانهم قانون الفصل الذي رأوا فيه تهديدا صريحا لحريتهم الدينية اضافة الى الاشاعات والاخبار التي نشط في نشرها بعض الاوربيين ممن لهم مصلحة في ذلك(٦١) .

وأوضحت اللجنة ان الاهالي يرفضون الجنسية الفرنسية لان الحياة الدينية للمسلم تمتزج امتزاجا كاملا بالحياة المدنية ، ولا يمكنهم بأي حال التخلي عن قانونهم الشخصي .

وعند مناقشة اللجنة للشكاوى التي طرحها الاهالي بين يديها على امل ان تأخذها بعين الاعتبار ، ابدت اللجنة تأييدها لكثير من المطالب وتكلمت عن حق الاهالي في التمتع بحياة كريمة ، وطالبت الادارة العامة بضرورة الاستعجال لادخال اصلاحات وتغييرات على بعض القوانين التي تنظم حياة الاهالي المسلمين . وطالبت باحداث تغيير لمضمون قانون الغابات(٦٢) ليكون اكثر ملائمة لظروف الحياة الريفية ، اذ تبين استحالة تطبيق قانون الغابات الفرنسي على بيئة غير البيئة الفرنسية ، وطالبت من جهة اخرى بالتوقف الفعلي عن حجز الاراضي لاقامة المستوطنات ، وضرورة مراجعة قانون الضرائب ووضعه في اطار من المساواة والعدالة ، وضمان تمثيل احسن للاهالي في المجالس البلدية وفي اللجان المالية ،والزيادة في اطار محدود من عدد المستشارين المسلمين . كما ألحت على ضرورة ممارسة الشدة والصرامة في اختيار الموظفين ونوابهم او ممثليهم من الاهالي ومراقبتهم باستمرار ، وأيدت من جهة اخرى مطالب الاهالي الخاصة « بقانون الاهالي »(الانديجينا)(٦٣) ، واوضحت ان هذه الشكاوى لا تقتصر

على اهالي تلمسان بل تشمل الجزائر من الحدود المغربية الى الحدود التونسية ،ومن الشمال الى حدود الصحراء ، وقالت ان مطالب الاهالي في هذا الخصوص جديرة بالنظر والملاحظة .

وبالمقابل ابدت اللجنة معارضتها لرفض الاهالي لقانون التجنيد الاجباري ولكنها اوصت بعدم اللجوء اليه الا في الحالات التي تستدعي ذلك ، بسبب الصعوبة في تطبيقه نتيجة رفض الاهالي له .

وبعد ان قدمت اللجنة تقريرها الى الحاكم العام LuTaud، تقدم هذا بتقرير عن الهجرة الى وزير الداخلية الفرنسية(٦٤). واظهر من خلال تقريره دفاعا عن القوانين الفرنسية المطبقة على الاهالي في الجزائر ، مؤكدا ان غالبية المهاجرين هم من اتباع الطريقة الدرقاوية او من الشباب الذين وصلوا الى سن الخدمة العسكرية .

واوضح من جهة اخرى ان قانون فصل الدين عن الدولة ، هو من الاسباب المباشرة للهجرة« .. لا يمكنني مناقشته باعتبار انه اصبح امرا واقعا ،ورجال الدين الاسلامي مازالوا يتقاضون من الحكومة تعويضات ، لم يحرم منها الا مفتي تلمسان لما اظهره من عداء للحكومة الفرنسية عند شروعها في عمليات الاحصاء تمهيدا لتطبيق التجنيد الاجباري » .

.. أما الوضعية الاقتصادية للاهالي فلا يمكننا ايجاد حل لها ـ باعتبار انها تخضع لتطورات العصر ـ الا بدفع الاهالي للاستفادة من هذا التطور .. اما موقفهمن الهجرة فقد عبر عنه بقوله « .. اريد ان اوضح ان هذه الهجرة حدث عادي وكثيرا ما يحدث في البلاد الاسلامية ..».

وتبين لنا ارشيفات الحكومة وتقارير القناصل من مصر وسورية انه طيلة مدة سيطرتنا على هذه البلاد حدثت فيها حركات هجرة فاقت هجرة تلمسان بكثير مثلما حدث سنة ١٨٥٤ ، ١٨٦٠ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٥ ، ١٨٨٨ ، ١٨٩٨ ، لهذه الهجرات اسباب ثقافية او عرضية ، واسباب عميقة ، فالاولى غالبا ما تكون نتيجة استياء عابر قد يكون خطرا احيانا وشكليا احيانا اخرى . فاذا ما اصاب الاهالي قحط ومجاعة اتخذوا بسرعة قرار الهجرة بحثا عن لقمة العيش ، واحيانا تكون بوقوع المالكين غير المتبصرين تحت اغراءات بعض الاوربيين اما الاسباب العميقة والدائمة فتكمن في الروابط الدينية التي ما لبثت تجذب دوما المسلمين الى الاراضي المقدسة .

واضاف الحاكم العام ان الادارة الفرنسية اجتهدت لايجاد علاج لهذه الوضعية فلجأت الى الفتوى ومما قاله « .. ان (بوجو) هو اول من لجأ الى الفتوى عندما

ارسل (ليون روشL.Roche) ليأتيه بفتوى من مكة ، تجيز للاهالي المسلمين البقاء في (**الارض غير الاسلامية**) Terre infidèle (٦٥) كما حصل جول كامبون J. Cambon على فتوى من علماء مكة سنة ١٨٩٣ اجازوا فيها بقاء الاهالي في الجزائر ، وحديثا حصلنا من مفتي القاهرة الشيخ محمد عبده عند زيارته الجزائر سنة ١٩٠٣ على فتوى أوضح من خلالها للمسلمين الجزائريين ان ارض الجزائر ليست مستعمرة من طرف ملحدين لان المسيحيين هم أهل كتاب ، كما اعطى موافقته على وضع القبعة محل « الشاشية » .

ووصلت قضية الهجرة الى مجلس النواب حيث فسح المجال امام النواب لمناقشة ظاهرة الهجرة ، وكان ذلك فرصة لمناقشة السياسة الفرنسية بأكملها في الجزائر . واختلفت الاراء وتباينت بين معارضين لاي تغيير للسياسة الفرنسيةالمتبعة في الجزائر وبين مؤيدين لسياسة اكثر مرونة وعدالة تجاه المسلمين ، ومن بين هؤلاء نجد النائب « ألبير فيري » الذي طالب بضرورة تطبيق سياسة اسلامية في الجزائر ترضي المسلمين الجزائريين وتبعدهم عن التاثيرات الاتية من المشرق ، واورد في عرضه قولا للورد كرومر قال ان هذا الاخير كتبه عن الجزائر وضمنه جملة من النصائح الفرنسيين يتبعونها في سياستهم ، يقول اللورد كرومر : « .. باهتمامنا بالجانب المادي للشعب يمكننا ان نخلق طبقة من ذوي الفكر المحافظ ، هذه الطبقة وان لم تتمتعبميل كبير لاسيادها الاجانب الا انها على الاقل تمنع الشعب من ان يكون سهل الانجذاب الى ناحية السياسيين الوطنيين .. » ، ويعلق البير فيري بقوله « .. ان الخطر يتمثل في ان بعض المتعصبين والسياسيين يجدون الاذن الصاغية لنداءاتهم ضمن قاعدة شعبية شديدة السخط والاستياء والخطر كذلك هو ان فرنسا لم تعمل على خلق هذه الطبقة المحافظة التي يمكنها ا ن تكون معادية لاي تغيير جذري .. ورغم ان الخطر يقتصر في الوقت الحالي على الجانب السياسي فانه ليس بعيدا أن يصبح بعد ذلك اجتماعيا حتى ان (باربودات) يتكلم في تقرير عن بروليتاريا من الاهالي المسلمين »(٦٦) .

من خلال هذا العرض البسيط ، يتضح ان هجرة تلمسان قد نالت قسطا كبيرا من الاهتمام خلافا للهجرات السابقة ، التي لم تكن اقل خطورة وكثافة من هجرة تلمسان سنة ١٩١١ ، وكانت هذه الهجرة الكثيفة المنبه الذي ايقظ الفرنسيينودفعهم الى النظر في سلبيات وايجابيات السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر ، الا ان هذا المنبه جاء في غير اوانه ، اذ ان هجرة تلمسان كانت اخر موجة للهجرات الجماعية التي شهدتها الجزائر المستعمرة .

وفيما يتعلق بالاماكن التي توجه اليها هؤلاء المهاجرون ، تبين ان نسبة كبيرة منهم اختاروا الاقامة في القاهرة والاسكندرية ، ومنهم من نزل في هاتين المدينتين،

ثم اخذ طريقه الى دمشق ، او الى مكة والمدينة ، مع العلم ان غالبية مهاجري تلسمان كانوا من الميسورين ، ولم يلاقوا صعوبات كبيرة في هجرتهم او استيطانهم .

وفي برقية من وزير الخارجية الى الحاكم العام في الجزائر ، اخبره ان القنصل العام في الاسكندرية يعلمه عن « وجـود جماعة من حوالي ٢٠٠ جزائري من اهـالي تلسمان متوزعين بين فنادق البلدة »(٦٤) . وفي تقرير آخر لنيابة القنصلية الفرنسية في « مرسين واضنة »ان الشركة الخديوية Companie Kheldive حملت الى مرسين ٥٠٠ جزائري بين رجال ونساء واطفال ، غالبيتهم من سكان تلسمان وضواحيها وقد استقر بعضهم منـذ اشهر في سورية ، ثم قررت الحكومـة العثمانية توطينهم في منطقة Anawarza في نواحي اضنة(٦٥) . وسبق ذلك تقرير بعث به من دمشـق القنصل «M.Piat» الى وزارة الخارجية اخبر فيه ان عدد الجزائريين المهاجرين الى بلاد الشام وصل الى ٢٨٥٠٠ ، وفي كل يوم تصل دمشق اعداد جديدة في جماعات بين ١٥و٣٠ شخصا ، واورد هذا القنصل احصاء للمهاجرين الجزائريين وتوزعهم على مناطق مختلفة من بلاد الشام ، ودمشق وحدها كان يوجد بها ٤٠٠٠ جزائري(٦٦) .

ومما اوردته احدى الصحف الفرنسية عن الهجـرة « ان الجريدة الرسميـة العثمانية نشرت (مؤخرا) فرمانـا يقضي بمنح المسلمـين المهاجريـن والجزائريـين القادمين حديثا الى سورية في جماعات من عشرة اشخاص ، قطعا من الارض مـع حيوانات ووسائل الفلاحة وقروضا لمساعدتهم لبدء حياة كريمة »(٦٧) .

وقد اعترف الفرنسيون ان الاخبار والمعلومات التي تتضمنها رسائل المهاجرين ، عن وضعية المهاجرين الحسنة ، ليست خاطئة بل هي صحيحة في غالبيتها . واعترف احد القناصل انه « .. بحسب السياسة الدائمة التي يتبعها الوالي (العثماني) في دمشق ، فان المهاجرين يلقون الحفاوة والاستقبال ، وتسلم لهم الادارة قرشين ونصف يوميا لكل فرد ، الى حين تمنح لهم قطع من الارض .. اما بعض الشخصيات ،والتي يمكن ان تكون ذات فائدة دعائية ، فانه يمنح لهم مقدار ما يشترون به قطيعا والات زراعية كما يمنح لهم السكن(٦٨)» .

وبهجرة ١٩١١ ، توقفت موجات الهجرة الجماعية الجزائرية الى المشرق والتي دامت قرابة الثمانين سنة ، ولم يكن هذا التوقف محض صدفة او نتيجة حتميـة للاجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية ، بل نلاحظ ان هذا التوقف قد تحكمت فيه عدة ظروف خارجية لا علاقة لها بالجزائر .

فالحرب التركية الايطالية من جهة ولدت مخاوف كثيرة ، وتعطلت بسببها عدة سفن كانت تقل مهاجرين جزائريين باتجاه بلاد الشام ، في الوقت الذي كان فيه العالم

الاوربي وحتى العربي يسير بخطى بطيئة نحو تأزم عالمي، كانت نتيجته اول حرب عالمية عرفتها البشرية وشغلت الساسة والشعوب ، بما فيها الشعب الجزائري ، هذا اضافة الى ان السلطات العثمانية ، ولظروفها الداخلية والخارجية الصعبة ، لم يعد يهمها ويشغلها كثيرا قدوم المهاجرين الى البلاد العثمانية ، فقل الاهتمام بالمهاجرين الجزائريين ونقصت الدعاية للهجرة .

وستشهد فترة الحرب وما بعدها هجرة جزائرية من نوع اخر ، اذ يخرج مئات من الجزائريين مهاجرين الى فرنسا طلبا للرزق ، وقد تحكمت في هذه الظاهرة الجديدة ظروف الحرب العالمية الاولى في فرنسا ، حيث كان الطلب يتزايد على الايدي العاملة من شمال افريقيا .

المصادر والمراجع

(١) وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر من هذه الصحف: Le Tell-L'islam- L'Akhbar Rachidi - el Hack- ومن بين هذه الصحف ثلاث منها وهي الاخبار والحق والاسلام كانت تصدر صفحات باللغة العربية ، مع الصفحات الاصلية المكتوبة باللغة الفرنسية . اضافة الى الصحف العربية التي كانت تصدر في المشرق العربي ، والتي دافعت بكل حماس عن معاناة الجزائريين مثل صحيفة « اللواء،المؤيد » المصريتين وصحيفة « المفيد » الصادرة في بيروت ، واهتمت الصحف التونسية كذلك بفضح ممارسات السلطات الفرنسية في الجزائر ، مثل صحيفة « الحاضرة » و « le Tunisien »

(٢) عارض الاهالي بشدة قانون استبدال القضاة المسلمين ، بقضاة صلح فرنسيين ، والذي صدر في سنة ١٨٨٦ ، والزم قضاة الصلح Juges de paix بتطبيق الشريعة والقانون الفرنسي جنبا الى جنب واعترض الاهالي كذلك على القانون الذي صدر سنة ١٨٨٦ بدعوى تنظيم الاحوال المدنية للاهالي بايجاد اسماء جديدة لهم.

(٣) حسبما اورده « اسماعيل اربان » Ismail Urbain فان مدينة الجزائر كانت تضم سنة ١٨٣٠ (١٣) جامعا كبيرا ، و (١٠٩) جامعا صغيرا و (٣٢) مصلى و(١٢) صغيرة زاوية ،وتناقصت هذه الاعداد سنة ١٨٦٢ الى (٤) جوامع كبيرة و (٨) صغيرة و (٩) مصليات . وقسم موظفو الجوامع الى فئتين : فئة عليا وتضم ، المفتي ويوجد تحت رئاسته الائمة ، والفئة الثانية تضم : المدرس ـ باش حزاب الحزاب ، والمؤذن

Bomtems, C., **Manuel des institutions Algériens de la domination turque à l'indépendance,** t.I,G.U.J.A.S. Paris 1975 , pp. 501.

Bomtems, op. cit. pp 502-503. (4)

Ageron, ch. R., **Les Algériens musulmans et la France** (1871 - 1918), P.U.F. Paris 1968, t.II, p. 895. (5)

وجاء على لسان احد الجزائريين المسلمين(نائب) في المجالس المالية ، قوله : .. ان رغبة غالبية المسلمين ، انه ما دام القانون يحرم المسلمين من المساعدة المالية للحكومة ، فعلى هذه ان تعيد للجوامع والمؤسسات الدينية ، الاوقاف لتكون تحت خدمتها .

(6) Ageron, op. cit. p. 896

وتمكنت الادارة الفرنسية من استعادة سلطتها سنة ١٩٠٩ على بعض الجوامع التي لمتكن مرتبطة بالجمعيات الدينية

(7) Bourdarie, P., « L'Ottomanisme et l'éxode Algérien,» in **R.Indigéne,** 1910, p. 563.

(8) Ageron, op. cit. p. 898.

(٩) ولقيت سياسة الفرنسيين هذه تجاه المسلمين في الجزائرانتقادات شديدة من طرفالصحافة العربية في مصر وبيروت ، واعترض عليهاالقناصل الفرنسيون في المشرق ، وراحوا يتأسفون على ما تجره هذه الاجراءات من سمعة سيئة لمكانة فرنسا في المشرق .

Ageron Ch. R, op. cit p. 899.

(10) Bevia, S., « Le Service Militaire obligatoire pour les indigènes en Algérie in **R.Africaine** , n.52, 1908,p. 116 .

ومن بين الخطط خطة الجنرال martimpreyالتي وضعها سنة ١٨٦٤ والتي اقترح من خلالها ان يتم ارسال المجندين الى فرنسا ومزجهم مع الفرق الفرنسية فيكتسبون بذلكاللغة والعادات ، وفي ذلك فوائد كبيرة لفرنسا .وبرزت الفكرة كذلك لدى نابليون الثالث في اطار مشروعه الهادف الى جعل الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا ، ويكون بامكانها تزويد فرنسا بقوة عسكرية تستعين بها في اوربا .

(11) Prunnel, A., **Le Recrutement indigèneAlgérien par voie de l'appel,** Alger 1913, p. 22.

(12) Ibid, p. 26.

وكانت النتائج التي توصلت اليها اللجنة :يمكنتطبيق القانونالاجباري علىالاهالي من الاندون خشية أي اضطرابات او ثورة من جانب الاهالي على ان :

أ ـ لا يؤخذ في الاول الا نسبة ضئيلة بين٥٪ و ١٠٪ وبالقرعة ، ثم يزاد في العدد عاما بعد عام .

ب ـ ان يسمح بحق البدل

Bobiny, G., Le Service Militaire des indigènes, in **R.Française de l'etranger et des Colonies** 1908.

(13) Messimy , A ., Ressource Militaire de L,Afrique du Nord , » **R. de Paris,** n.II, nov, - dec. 1910, p. 341.

(١٤) ان المجند الواحد يكلف الحكومة ٤٨٠ فرنكا سنويا في حين يكلفها المرتزق او القناص ١٥٠٠ف أي ان تكلفة ١٠٠٠٠ قناص هي اكبر من تكلفة ٢٥٠٠٠ مجند Ageron, op. cit., 1061

(15) Prunnel , op. cit. p. 27.

(16) Ageron, op. cit. p. 1067 .

(١٧) من ذلك ما جاء على لسان النائب Treille : اذا لم يثر الاهالي ضد قانون التجنيد ،فينبغي دفعهم لذلك اوردت ذلك صحيفة « الاخبار »الصادرة في الجزائر في عدد من اكتوبر ١٩١١.

(18) Depince, Ch., « Le Régime de l,indigénat Algerien,» in **R.Politique et Parlementaire,** n. 72,1912, p. 298.

(١٩) وكانت مطالب المعارضين تنحصر في الابقاء على نظام التجنيد التطوعي مع منح هؤلاء المتطوعين عندما تنتهي خدمتهم ، وظائف مدنيةتساعدهمفي ضمان بقية ايامهم ، اغـراء للجزائريين للالتحاق بفرق السباهية وغيرها .

(20) Prunnel, op. cit. p. 31 et suiv.

(21) Conseil général d,Oran, « rapport exode de Tlemcen 1911» rapport de la commission barbebtte .

(22) Conselil général d'Oran, Ibid.

(٢٣) دائرة المعارف الاسلامية ـ المجلد السابع ـكلمة درقاوي ، ص ٢٠٤ ، ومما جاء في هذا التعريف ايضا ان الحاج محمد بن يلس مقدمالهبرية(الدرقاوية) عندما عجز عن تحريض ابناء قبيلته على الجهر بالثورة ، اخذ يدعو اخوانه الىالخروج الى ارض المسلمين ـ كما هاجرت مئات من اسر تلمسان وما جاورها الـى طرابلس الغـربوبلاد الشام بين عام ١٩٠٩ وعام ١٩١١ .

(24) Marchand, H., « L'Exode des Musulmans Algériens, » in **Questions diplomatiques et coloniales** ; n° 33, 1912, p. 96.

(25) Bourdarie , P., « L'Ottomanisme et L'éxode Algérien, in » **R.I.** 1910 P 556.

(26) A.O.M. 9h. (104), Rapport Varnier, Alger 18 juin 1910 .

(27) Bourdarie, op. cit. pp. 559 - 560 .

(٢٨) كانت صحيفة الاخبار قد اصدرتها الولايةالفرنسية العامة سنة ١٨٣٩ محررة باللغة الفرنسية وبداية لسنة ١٩٠٣ وتحت اشراف فيكتورباروكان وتطبيقا لسنة التقـرب العام الاسـلامي في الجزائر رأى « باروكان » ان يضيف لها صفحات باللغة العربية .

وكان Barrucand يدعو الى منح الجزائريين حقوقهم مع المحافظة على الامتياز الفرنسي ،ومن هنا نجد في بعض الصفحات انتقادا مريرا وصريحا لسيلسة المعمرين الحاقـــدة (باللغـــة الفرنسية) وتخلو الصفحات العربية منالمقالات السياسية ، محمد ناصر : الصحف العربيـة الجزائرية من ١٨٤٧ ـ ١٩٣٩ ، الشركـة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٠ .

(29) Bibliothèque Nationale de Paris, Annexe de Varsaille, presse d'outre mer. **El - Akhbar,** 3 juil. 1910.

ونفت هذه الصحيفة ان تكون لتركيا يد في هذه الهجرة او ارسال الدعاة للتحريض عليها .

(٣٠) Bibliotheque Nationale de Paris, OP. Cit., Le Tell (Juin 1910).

(٣١) Le Temps, (27 Juil. 1910).

(٣٢) اثرت سنوات الجفاف كثيرا على نفسية الفلاحين الجزائريين وامكانياتهم المادية ولما استمر الجفاف الى سنة ١٩٠٧ اضطر الكثير مـن الفلاحين الى بيع اراضيهم لتسديد ماعليهم من ديون.

(33) Bourdarie, op. cit, p. 561-562.

(34) perriquet, G., Le Rechat des terres de colonisation par les Indigènes **Bull. de la réunion d'etudes algériennes,** Paris 1910 p. 124

(35) Bourdarrie, op. cit. p. 552

(٣٦) يقول علي مراد في مقال له : « ان زعيم الشباب التركي انور باشا والذي اصبح وزيــرا للحربية سنة ١٩١٤ حمل اهتماما خاصا بالولايات العثمانية السابقة في افريقيا الشمالية ، وكان احد مستشاريه لشؤون افريقيا الشمالية ، وطني تونسي (اصله جزائري) هاجر الى الشرق العربي وهو « صالح الشريف »

Ali Merad, La Turcophilie dans le débat national en Algérie au début du siécle 1911-1918, in **R. d'Histoire Maghrébine,** 1983.

(٣٧) كان من اسباب رفض الجزائريين التجنيـد الاجباري معرفتهم انهم سينقلون الى المغرب الاقصى لقتال اخوانهم المسلمين هناك لذلك كانـت هجرة المئات من العائلات هي الرد الوحيد الذي يمكن ان ينقذهم من ذلك وابدى المسلمـون الجزائريون تعاطفا كبيرا مع المسلمين في طرابلـس الغرب اثناء الحرب التركية ـ الايطالية سنة ١٩١١ وتجلى هذا التعاطف في حملة التبرعات لتقديم المساعدة للمجاهدين ، في حين وقف الاوربيون في الجزائر الى جانب ايطاليا فاظهروا بذلك عداءهم ليس لتركيا فقط وانما لمسلمي الجزائر كذلك .

(38) Bourdarie, op. cit. p. 555.

(39) Ibid , P. 557.

(40) A.A.E., Algériens en Turquie - Lettre du consil général à M.Boppe le chargé d'affaires à Constantinople, Damas, 15 (des. 1910).

ـ ومما جاء في الرسالة أيضا : « .. امامن جهة الرخاء الذي في الشام فلا تسال عليه مثل الفواكه لا لها ثمن ، أيضا اننا سومنا (قدرنا السعر) النعجـة فوجدناها بثلاثـة فرنك والمعـزة بفرنك ونصف وكذلك اهل الشام يضيف(كذا) المهاجرين القادمين ثلاثة ايام حسب العادة الشريعية (كذا) . اننا قد وزنا « رأس اللفت » وجدنا فيه ثلاثة كيلو والبطيخة ياكل فيها اربع بيوت .. واسرعوا بالقدوم وبيعوا الغالي بالرخيس لان كل شيء تخلفوه ، والهجرة قد حلت الى الشام الى بلاد الاسلام احسن لكم من بلاد الكفر الذي يرفع اليهود على الاسـلام وينصر حق اليهود على الاسلام ولو كان باطل» الدعي لكم الشيخ الحسين والعيد بن الزيتونـي المقيمين في الشام ذو القعدة ١٣٢٨ .

(41) Boudarie, op. cit. p. 556.

(42) **Le Temps,** 27 juil. 1910.

(43) Bardin, P., **Les Algériens et les Tuni siens dans l'Ampire Ottoman 1848 - 1914,** C.N.R.S. Paris 1979 p; 166.

ومما قالته الجريدة انه « انه وردتنا رسائل عيدة من اوربيين من منطقة قسنطينة ووهران تقول انه لايجب منع الهجرة الى بلاد الشام لان ذلك يوفر المكان للمستوطنين وعلى الحكومة العامة ـ بالعكس ـ تشجيع هذه الهجرة بكل مالديها من قوة وامكانات .

(45) « L'Exode des Indigènes de Tlemcen,» in **Afrique** Fr., jan. 1912 p.38

(46) Bourdarie, « nouvel exode Algérien,» in **La Revue Indngène** N° 6, 1911 .

(٤٧) وجاء ذلك في رسالة وجهها احد الجزائريين الى « بور داري » واستهلها بقوله : « لن نتوجه ان لم يكن اليكم انتم الذين اضطلعتم بمهمة الدفاع عن الاهالي .

(48) Conseil général d'Oran, Exode de Tlemcen; Rapport Barbedette .

(49) Ibid

(50) Ibid

(51) Marchand , op. cit. p. 90.

فقد اعلنت ذلك Journal Jeune Turque في عدد ١٩١١/١١/١٠ عندما نشرت برقية من استانبول «اللجنة المركزية للتجمع المهاجرين الجزائريين» جاء فيها «لقد انشأنا جمعية خيرية للمهاجرين الجزائريين والتونسيين ، وهذه الجمعية لها هدف المساعدة المادية والمعنوية والتعليم وقد حصلنا على الموافقة من الحكومة العثمانية .

A.A.E., Algérien En Turquie, carton N° 281 (1907-1910)

(52) El hack , 14 aout 1911 (Le petit egyptien)

(٥٢) وما ذكرته هذه الصحيفة التي كانت قد نشرت تحقيقا عن الهجرة قبل جريدة L'Echo d'Oran انه يمكننا ان نعد في فاس وحدها (٨٠٠) بيت تلمساني وفي « تطوان » ٤٠ بيت جزائري . وجريدة الحق هذه كانت تصدر في وهران ١٩١١/١٩١٠ ، وكانت في بداية الامر باللغة الفرنسية وفي افريل ١٩١٢ اضافت الى صفحاتها الفرنسية صفحتين باللغة العربية وكان مكتوبا تحت عنوانها هذه الكلمات لنابليون الثالث « أني اريد ان اجعلكم تشاركون شيئا فشيئا في ادارة وطنكم »

(53) El rachidi, D., Organe endependant d'union Franco-Arabe, N° 26, oct. 1911.

(54) **L'Islam** (Article de Tlemcen) oct. 1911.

(٥٥) اوضح الحاكم العام « لينتو » في تقريره الذي رفعه الى وزير الداخلية الفرنسية انه لم يرغب في تكليف شخص واحد باجراء التحقيق مما سيعطيه صفة ادارية ، بل قرر تكليف لجنة مؤلفة من اداريين ورجل وبرئاسة رجل اجنبي عن الادارة وعن منطقة وهران . وهو السيد Barbedette وبقية اعضاء اللجنة هم على التوالي M.Mirant, M.Dupief

(٥٦) ذهبت الى ذلك اغلبية الصحف التي تطرقت الى الهجرة الجماعية لاهالي تلمسان ، وكذلك التقارير الرسمية .

(٥٧) اوضحت بعض الصحف في مقالاتها عن اسباب الهجرة ان التجنيد الاجباري لم يكن هو الدافع وراء هجرة الاهالي ، بل ان هؤلاء قد يرغبون في التجنيد مقابل الحصول على حقوقهم السياسية

والمدنية ، واوضحوا من جهة اخرى ان اول معارض للتجنيد انما هم المستوطنون الذين يخشون كثيرا دخول الشباب المسلمين في صفوف الجيش وبالتالي قد يحصلون على حقوق تجعلهم في المرتبة نفسها ، او في مرتبة قريبة للمستوطنين .

(٥٨) ويضيف التقرير ان وضعية المستشارين المسلمين في المجالس البلدية هي ادنى مما كانت عليه منذ ٣٠ سنة مضت أي قبل اصدار قانون عام ١٨٨٤ حول نظام البلديات . ففي هذه الفترة كان كل المستشارين من الفرنسيين والاجانب والمسلمين يشتركون في انتخاب رئيس البلدية ، اما اليوم فلم يعد مسموحا لاي مستشار مسلم (بحكم القانون) بالاشتراك في انتخاب رئيس البلدية ونوابه وبالتالي لا تؤخذ بعين الاعتبار مطالبهم واقتراحهم من طرف الغالبية الاوربية التي تعتبرهم اقلية لا اهمية لها .

(٥٩) كان يلزم على الاهالي دفع ضريبة سنوية لترعى قطعانهم في الغابات وهذه الضريبة تتراوح بين ٢ف/راس الى ١٠رؤوس ، وتصل الى ٢٠ف/١٥و٦٠ راس و ٦٤ف/ ٩١و١٠٠ راس من الغنم.

(٦٠) من جملة الاشاعات ، القول ان حفلات الزواج ستكون مختلطة ، وسيلزم النساء بالخروج سافرات وبارتداء القبعات .

(٦١) واوضحت ان ادارة الغابات ورغبة منها في توسيع سلطتها تقوم بفرض القانون على اراض ليست من الغابات في شيء يستعملها الاهالي لرعي قطعانهم وهي بذلك تزيد من حالة البؤس والشقاء التي يعانيها هؤلاء السكان الفقراء وتدفع بهم الى ارتكاب الجريمة .

(٦٢) بعدما كان مقررا تطبيق هذه القوانين الاستثنائية الخاصة بالاهالي لمدة سبع سنوات فقط انطلاق من عام ١٨٨١ ، تم تمديد هذه المدة بعد تردد اعضاء مجلس النواب لمدة سبع سنوات اخرى اي الى سنة ١٨٨٩ – ثم مدد مرة ثالثة سنة ١٩٠٤ وعرض مرة اخرى على المجلس سنة ١٩١١ لتمديده مع ادخال تغييرات على مواده للتخفيف من وطأته على الاهالي .

(63) rapport du gouvernement général de L'Algérie, A.M. le ministre de L'Imterieur (service de L'Algérie) Paris, émigration d' Indigènes de la région de Tlemcen en Syrie, Alger, le 28 fev. 1912.

(٦٤) كان ذلك ردا على الامير عبد القادر الذي كان يعد الاراضي التي تحت سلطته دار اسلام والاراضي التي تحت سلطة الفرنسيين دار حرب ، وكان يجد في دعوة المسلمين الذين يقيمون في دار الكفر الى الهجرة الى ارض الاسلام .ولا ندري ما مدى صحة الخطوة التي اقدم عليها المسيحي الذي اسلم « ليون روش » عندما جاء الى «بيجو» بفتوى تجيز بقاء الاهالي في الاراضي التي يحتلها الفرنسيون . ومن جهة اخرى فقد رفض مفتي العاصمة دعوة الامير عبد القادر ورد عليها في رسالة وجهها اليه (توفي هذا الشيخ سنة ١٨٣٧) ونشرت الرسالة كاملة في كتاب محمد بن عبد الكريم ، حكم الهجرة من خلال ثلاثة رسائل جزائرية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ١٩٨١ ص ١٠٥ .

(65) Chambre des députés: 1° Seance de 16 dec . 1913 . extrait du disconr de M.Abel Ferry .

(66) A.O.M., 9 h. (105), (naturalisation ottomane) Emigration, divers (1910-1918) lettre de M. le minis tre des A.F. A. M. le gouverneur général de L'Algérie, Paris, 5 des . 1911 .

(67) A.O.M. 9 h. (105) , Mercine (20 nov. 1911) , M . Bone de lancy , conseil chargé de vice - consulat derance à Mercine et Adana .

(٦٨) وجاء الاحصاء على الشكل التالي :

نولـة	٦٠٠
خربة شـباب	٣٠٠
ازرع (حوران)	٥٠٠
كفر ناسج	٥٠٠
جمل دون (حماة)	٥٠٠
كفر سبت (حيفا)	٣٠٠٠
هوشة (حيفا)	١٠٠٠
صفد وعموكة	٢٠٠
ديشوم (صفد)	٢٠٠٠
سمخ	٣٠٠
طبرية	١٠٠
حسينية (حيفا)	٥٠٠
القدس وضواحيها	١٠٠٠
المدينة	١٠٠٠
المهاجرون الجدد	٣٠٠٠

(69) A.O.M. : rapport, Varnier, juin 1910.

حصلت الباحثـة من كلية الاداب بجامعة دمشـق على شـهادة الماجسـتير في التاريـخ برسالتهـا ((الهجرة الجزائرية الى بلاد الشام بين ١٨٤٨ و ١٩١١)) المعدة باشراف الاستاذ الدكتور محمد خيرفارس.